انعكاس الأعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة

أ.د/ مصطفى على محمود الباز **أ.د/ أشرف احمد محمد غالي**

أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ **أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد**

بكلية التجارة جامعة قناة السويس **بكلية التجارة جامعة قناة السويس**

رغدة إبراهيم محمد إبراهيم

الملخص:

استهدف البحث معرفة أثر الأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة، وفي سبيل تحقيق هدف البحث اعتمد الباحث على الدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث.

وتوصل الباحث إلى وجود علاقة حقيقية بين الأصول غير الملموسة والقيمة الاقتصادية المضافة، من خلال زيادة حدة المنافسة بين الشركات في ظل المنشآت ذات الاقتصاديات الضخمة ذلك تظهر أهمية كبيرة لعمليات البحوث والتطوير، كما أن القيمة الاقتصادية المضافة تعبر عن مدى نجاح المؤسسة في إمداد المجتمع كجزء من الثروة كما تعبر عن مدى إيجابية المؤسسات ونجاحها في زيادة رفاهية المجتمع.

كما توجد علاقة ارتباط قوية بين الأصول غير الملموسة والقيمة الاقتصادية المضافة سواء كانت هذه العلاقة التأثيرية سلبًا إو إيجابًا، ويوصى الباحث بضرورة الاهتمام بقياس كفاءة الأصول غير الملموسة ومدى مساهمة كل مكون من مكوناته في خلق قيمة اقتصادية مضافة للمنشأة، مما يعمل على مواكبة اهتمام الوحدات الاقتصادية بتوفير معلومات محاسبية لكافة المستخدمين عن الأصول غير الملموسة، يتحقق فيها الملائمة والموثوقية لما لذلك من تأثير إيجابي على أسعار الأسهم في السوق وتحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: الأعتراف المحاسبي، الأصول غير الملموسة، القيمة الاقتصادية المضافة، منشآت الأعمال.

Abstract:

The research aimed to know the impact of intangible assets on the added economic value, and in order to achieve the goal of the research, the researcher relied on previous studies related to the field of research.

The researcher concluded that there is a real relationship between intangible assets and economic added value, by increasing the intensity of competition between companies in light of establishments with huge economies. Wealth also reflects the extent to which institutions are positive and successful in increasing the welfare of society.

There is also a strong correlation between intangible assets and economic added value, whether this influence relationship is negative or positive, and the researcher recommends the need to pay attention to measuring the efficiency of intangible assets and the extent to which each of its components contributes to creating an economic value added for the facility, which works to keep pace with the interest of economic units By providing accounting information to all users about intangible assets, in which suitability and reliability is achieved due to its positive impact on stock prices in the market and improving financial performance.

Keywords: accounting recognition, intangible assets, economic value added, business establishments.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

١/١/١ ـ المقدمة:

تعتبر الأصول غير الملموسة أحد أهم الموضوعات المحاسبية التي أثارت جدلاً واسعًا في الفكر المحاسبي؛ حيث تعد الأصول غير الملموسة من أهم أنواع الأصول في الوقت الحالي وأكثرها تأثيرًا على القدرة التنافسية للوحدات نظرًا للتزايد المستمر والمضطرد في استخدام تكنولوجيا المعلومات وهو ما يعرف بعصر المعرفة، لذا فقد اتجهت العديد من الشركات نحو قياس الأصول والإفصاح عنها ضمن تقاريرها المالية.

ولم تعد القيمة الاقتصادية المضافة قاصرة على هدف الربحية فقط، بل امتدت لتشمل العائد على الأصول وحقوق الملكية من خلال جودة معلوماتها المحاسبية ومدى التمثيل الصادق للقوائم المالية وقدرتها على التأثير في الاستثمار واستمرارها في المستقبل، وتتوقف القيمة الاقتصادية المضافة على مدى سلامة القرارات التي تتخذها المنشأة سواء كانت قرارات استثمارية أو قرارات تمويلية أو قرارات تشغيلية من أجل تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة وترشيد القرارات الإدارية.

ولما كانت معايير المحاسبة المصرية لها الدور الفعال في تنظيم عملية المحاسبة، كما أن دورها ظاهر في العملية الاقتصادية ووضع سياساتها ومن ثم التأثير في النهائية على القيمة الاقتصادية المضافة لمنشآت الأعمال؛ وهذا يوضح مدى الاهتمام بالمعايير وتطوراتها وتعديلاتها المستمرة، ومدى اهتمام الجهات المعنية بتحديثاتها لتتوافق مع البيئة العالمية حتى تواكب التطور السريع في ظل الأسواق العالمية المفتوحة والتي تسمى بالعولمة.

ولذلك يسعى الباحث إلى دراسة "أثر الأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة".

٢/١/١ ـ مشكلة البحث:

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت الأعتراف بالأصول غير الملموسة ومنها ما توفر داخل هذه الدراسة في جانب الدراسات السابقة، وبالتالي هناك اهتمام كبير

لدى الشركات المختلفة سواء كانت عربية أو أجنبية في ضرورة الأعتراف بالأصول غير الملموسة ضمن تقاريرها المالية لما لهذه الأصول من أهمية وتأثير على متخذي القرارات من المساهمين والمستثمرين. كما أن تطبيق معايير المحاسبة في تلك الشركات يعد أمرًا ضروريًا للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على فهم طبيعة الأعمال، لذلك من الضرورة الألتزام بما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨) فيما يتعلق بالأعتراف بالأصول غير الملموسة بأنه يجب الأعتراف عن تفاصيل كل فئة من الأصول غير الملموسة بشكل مستقل، مع التميز بين الأصول المولدة داخليًا وغيرها من الأصول.

وفي ضوء ما سبق عرضه تتبلور مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هو أثر الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة؟

وينبثق من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما هو أثر الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة مقاسًا بمعدل رأس المال المستثمر؟

٢- ما هو أثر الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة مقاسًا بتكلفة رأس المال المستثمر؟

٣- ما هو أثر الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة مقاسًا بصافي الربح التشغيلي بعد الضريبة؟

٣/١/١- أهداف البحث:

١- التأصيل العلمي للاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة في منشآت الأعمال المصرية.

٢- تحليل العلاقة بين الأصول غير الملموسة والقيمة الاقتصادية المضافة في بيئة الأعمال المصرية.

٤/١/١ـ أهمية البحث:

أـ الأهمية العلمية:

١ـ ندرة الكتابات التي تناولت أثر الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة من الجانب النظري والتطبيقي لمنشآت الأعمال.

٢ـ لفت انتباه القادة والمسئولين إلى أنه لا يمكن تحقق الأهداف بكفاءة من دون فهم متعمق للأصول غير الملموسة بها وكيفية قياسه.

٣ـ تعتبر الدراسة محاولة لإلقاء الضوء على الأصول غير الملموسة وأهميته المتزايدة في المنشأة، وكيف يمكن قياسه والحفاظ عليه لتحقيق المزايا التنافسية كإحدى صور القيمة الاقتصادية المضافة.

٤ـ تساهم في تأصيل مفهوم الأصول غير الملموسة وتحديد مكوناته الأساسية وكيفية قياسها، الأمر الذي يساعد على رسم صورة تفصيلية أكبر عن مسببات القيمة الاقتصادية المضافة.

بـ الأهمية العملية:

١ـ اهتمام الإدارة المعاصرة بتعظيم القيمة الاقتصادية المضافة من خلال توفير منهجية متكاملة لقياس الأصول غير الملموسة.

٢ـ زيادة درجة مصداقية المعلومات (تماثل المعلومات) المقدمة لكافة الأطراف المهتمة بالقيمة الاقتصادية المضافة.

٣ـ تطبيق البحث على مجموعة من الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية.

٤ـ الاعتماد على مقياس القيمة الاقتصادية المضافة واستخدام معامل القيمة الفكرية المضافة في قياس الأصول غير الملموسة، يعتبر إضافة جديدة إلى المقاييس غير المالية التي سوف تعتمد عليها منشآت الأعمال.

٥/١/١ـ فروض البحث:

تحقيقًا لأهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته فقد قامت الباحثة بصياغة الفروض التالية:

الفرض الرئيسي للبحث HO: لا يوجد أثر معنوي للاعتراف المحاسبي للأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة لمنشآت الأعمال.

وينبثق من الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

الفرض الأول HO_1: لا يوجد أثر معنوي للاعتراف المحاسبي للأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة مقاساً بمعدل رأس المال المستثمر.

الفرض الثاني HO_2: لا يوجد أثر معنوي للاعتراف المحاسبي للأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة مقاساً بتكلفة رأس المال المستثمر.

الفرض الثالث HO_3: لا يوجد أثر معنوي للاعتراف المحاسبي للأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة مقاساً بصافي الربح التشغيلي بعد الضريبة.

٦/١/١- منهج البحث:

حيث قام الباحث باتباع المنهج الإستقرائي: وهو منهج الصعود من الخاص إلى العام، أو من الجزئيات إلى العموميات حيث يقوم هذا المنهج على ملاحظة الظاهرة ثم تبدأ مرحلة وضع الفروض العلمية، ثم اختبار هذه الفروض، ومحاولة التحقق من صحتها، للوصول لحقيقة جزئية، ثم تعميم هذه الحقيقة حتى تصبح قوانين عامة، وقام الباحث بملاحظة الظاهرة ووضع الفروض العلمية التي سيتم اختبارها والتحقق من صحتها أو عدم صحتها حتى يتم الوصول إلى قواعد صالحة للتعميم.

٧/١/١- هيكل البحث:

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثاني: الإطار النظري للبحث.

القسم الثالث: نتائج وتوصيات البحث.

القسم الثاني: الإطار النظري للبحث

١/٢- التطور التاريخي للاعتراف بالأصول غير الملموسة:

أدى الاعتراف بالأهمية الاقتصادية للأصول غير الملموسة من قبل مستخدمي القوائم المالية فضلاً عن أهميتها النسبية المتزايدة إلى أصول الشركات المختلفة إلى اهتمام الهيئات المحاسبية بضرورة تقديم معلومات مفيدة عن تلك الأصول حيث لا

تسجل الشهرة في السجلات المحاسبية إلا عند شرائها فقط ويحدث ذلك عند شراء وحدة اقتصادية قائمة فعلاً، وبعد تسجيل الأصول بقيمتها السوقية العادلة في السجلات المحاسبية للمالك الجديد، فإن أي مبلغ أضافي يدفع يسجل مدينًا في حساب أصل يطلق عليه الشهرة ووفقًا لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (١٤٢) المعنوية "الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى، والتي تم نشرها عام ٢٠٠١م من قبل (FASB) فقد تم تغير المعالجة المحاسبية للشهرة من فترة إهلاك لا تتجاوز (٤٠) سنة إلى مدخل يتطلب الأختبار السنوي على الأقل لمدة انخفاض القيمة على مستوى الوحدة محل التقدير.

٢/٢- مفهوم الأصول غير الملموسة: (Osinki, 2017: 470 – 485)

لم يستقر الفكر المحاسبي على تعريف موحد للأصول غير الملموسة بسبب الحداثة النسبية في تناول هذا المصطلح في الفكر المحاسبي وورد عدد من التعريفات للباحثين وبعض المنظمات المهنية والشركات المهتمة بتلك الأصول ونورد فيما يلي مجموعة من أبرز تلك التعريفات:

عرف ASB مجلس معايير المحاسبة الإنجليزي Accounting Standards Board الأصل غير الملموس في المعيار رقم (١٠) بأنه أصل ثابت غير مالي، ليس له جوهر مادي، وقابل للتحديد، ويتم الرقابة والسيطرة عليه بواسطة الوحدة من خلال حقوق قانونية وتعاقدية، وترى الباحثة أن التعريف قد تشدد كثيرًا في اعتبار البند قابل للقياس من حيث تحديد شرط السيطرة الكاملة على البند أو أن يكون ناتج عن حقوق قانونية أو تعاقدية وهو ما يتوافر في حقوق الملكية الفكرية ولا يتوافر في معظم البنود التي يتم تطويرها داخليًا والتي جرى العرف المحاسبي على تسميتها برأس المال الفكري. (العطار، ٢٠٢٠: ١٦٤)

في حين عرضها مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) الأصل غير الملموس في المعيار الدولي رقم (٣٨) في الفقرة رقم (٨) هو أصل ذا طبيعة غير نقدية يمكن تحديده وليس

له وجود مادي وهو نفس ما اتفق عليه المعيار المصري رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة. (النعيمي، ٢٠١٨: ١٩)

وقد حدد المعيار ثلاث خصائص لتحديد الأصول غير الملموسة والاعتراف بها وهى:

١- أن يكون للأصل منافع اقتصادية من المتوقع أن تتدفق للمنشأة في المستقبل سواء بزيادة الإيرادات أو نتيجة تخفيض التكاليف.

٢- أن يكون الأصل قابل للتحديد وذلك بأن يكون قابلاً للفصل ببيعه أو التنازل عنه أو الترخيص به أو ينشأ عن حقوق تعاقدية أو غيرها من الحقوق القانونية.

٣- أن يكون الأصل تحت تحكم المنشأة، وتتحكم المنشأة في هذه المنافع إذا كانت تلك المعارف يمكن حمايتها بواسطة الحقوق القانونية ولا تعتبر إمكانية تنفيذ الحقوق القانونية شرطًا ضروريًا للتحكم لأن المنشأة قد تكون قادرة على التحكم في المنافع الاقتصادية المستقبلية لوسيلة أخرى.

ويتبين الباحثة أن التعريف قد تشدد أيضًا ولكن جاء ذلك التشدد في خصائص الاعتراف وليس في صلب التعريف وذلك في اعتبار البند قابل للقياس وبشرط السيطرة على البند ويكون ناتج عن حقوق قانونية أو تعاقدية، وهو ما لا يتوافر في معظم البنود التي يتم تطويرها داخليًا والتي جرى العرف المحاسبي على تسميتها برأس المال الفكري.

وعرف (Keshvarz, 2017) الأصول غير الملموسة على أنها أصول طويلة الأجل يتم اقتناؤها من الغير أو يتم تطويرها داخليًا وذات جوهر فكري، ليس لها وجود مادي وهى ليست أصول مالية ومن المتوقع أن تساهم بشكل أساسي في خلق منافع اقتصادية مستقبلية لمنشآت الأعمال.

ويتبين الباحثة أن التعريف قد جمع ما بين تعريف المنظمات المهنية للأصول غير الملموسة وشروط الاعتراف بها ولكنه أضاف التطوير الداخلي للاعتراف بالأصل كاستثناء من العمليات التبادلية وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية وبالتالي فتح المجال للاعتراف برأس المال الفكري.

ولذلك يتبين الباحثة أن الأصل غير الملموس هو أصل ذو طبيعة غير نقدية وليس له وجود مادي يمكن تحديده ومراقبته واستخدامه لزيادة القيمة الاقتصادية للمنشأة أو تعزيز المركز التنافسي لها.

٣/٢- تقييم الاعتراف بالأصول غير الملموسة وفقًا المعايير الدولية:

يعتمد التقييم اللاحق للعناصر غير الملموسة وفق معايير المحاسبة الدولية على مدتها النفعية، فالعناصر التي لها مدة نفعية محددة يجب إهتلاكها واختبار تدني قيمها، في حالة وجود مؤشرات تدل على ذلك، أما العناصر التي لها مدة نفعية غير محددة فلا يمكن اهتلاكها، وإنما يجب اختبار تدني قيمها بشكل دوري، كما تتيح معايير المحاسبة الدولية إمكانية إعادة تقييم العناصر غير الملموسة وفقًا لقيمها العادلة. (Cosmulese, 2021: 33)

- الاهتلاك:

حسب المعيار الدولي (IAS 38) فإنه يجب تقييم فيما إذا كانت المدة النفعية للأصل غير الملموس محددة أو غير محددة، وإذا كانت محددة يتم تقييم الفترة أو عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات الأخرى التي تتيح التعبير عنها، ومصطلح "غير محددة" لا يعني إلا نهائية" وإنما يقصد بذلك أن للأصل غير الملموس مدة نفعية، لكن ليس بالإمكان تقييم الفترة أو عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات الأخرى التي تعبر عنها ويشير المعيار صراحة إلى أن محاسبة الأصل غير الملموس تعتمد على مدته النفعية، حيث يتم الأهتلاك الأصل غير الملموس ذو المدة النفعية المحددة، في حين لا يتم اهتلاك الأصل غير الملموس ذو المدة النفعية غير المحددة.

- اختبار تدني القيمة:

وفق المعيار الدولي (IAS 38) فإنه في حالة أختيار نموذج التكلفة لتقييم العناصر غير الملموسة المعترف بها كأصول، يجب أن يتم اختبار مدى وجود تدني في قيمتها وفق متطلبات المعيار الدولي (IAS 36) الذي يقضى بأختبار تدني قيم الأصول غير الملموسة ذات المدة النفعية المحددة، عند وجود مؤشرات تدل على احتمال تدهور قيمها، أما في حالة الأصول غير الملموسة ذات المدة النفعية غير المحددة، فيجب

تطبيق الأختبار عليها دوريًا بغض النظر عن مؤشرات التدن وفيما يخص الشهرة، فإن الأمر يتطلب إجراء اختبار التدني على هذه الوحدات دوريًا، وعند تخصيص خسائر القيمة للشهرة، فإنها لا يمكن أن تكون محل استرجاع في المستقبل. (Swanson, 2018)

- إعادة التقييم:

حسب الفقرة (٧٥) من المعيار الدولي (IAS 38) فإنه يمكن إدراج الأصل غير الملموس في القوائم المالية بمبلغة المعاد تقييمه، الذي يمثل القيمة العادلة مطروحًا منها الأهتلاكات وخسائر القيمة المتراكمة. ولغرض إعادة التقييم، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سوق نشط، وتتم عمليات إعادة تقييم بانتظام حتى لا يختلف المبلغ المسجل للأصل غير الملموس بشكل كبير عن قيمته العادلة، وفي حالة إعادة تقييم أصل غير ملموس، فإن الأمر يتطلب إعادة تقييم جميع الأصول غير الملموسة المنتمية لفئة.(Visconti, 2019)

٤/٢- مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة: (EVA):

يمتاز مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة عن المقاييس التقليدية الأخرى بأن القيمة الاقتصادية المضافة تشمل جميع الديون والملكية، بالإضافة إلى أرباح تكلفة رأس المال ككل، فهي عبارة عن تحقيق إنتاج مضاعف ضمن نفس التكاليف وضمن أفضل الموارد وفي نفس الظروف المحيطة، حيث تعني قياس وتقدير القيمة الفعلية للشركة في ضوء عائد الاستثمار الذي يطلبه المستثمر في تلك الشركة، ويتم حسابها عن طريق احتساب صافي الربح الناتج عن عمليات التشغيل بعد خصم الضرائب يخصم منه رأس المال المستثمر ويضرب في المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.(Nani, 2020: 480-485)

تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة مقياس الأداء الأكثر نجاحًا التي تستخدمها الشركات ومستشاريها، لأنها تعد أيضًا مقياسًا للأداء المالي للشركة وتمثل أداة عمل قوية، وتعد جوهرية جدًا لتحسين أداء الشركة وتحقيق عائدات أكبر للمساهمين فهي

ليست مجرد مقياس أداء آخر ولكن يمكن أن تكون الجزء الرئيس من نظام متكامل للإدارة المالية. (مطر، ٢٠١٦)

وقد عرف (الجعيدي، ٢٠١٥) القيمة الاقتصادية المضافة EVA بأنها "الربح الاقتصادي الكلي" بمعنى أنها ليست هي النتيجة المحاسبية الصافية التقليدية، ولكنها الفائض الناتج بعد طرح الموال الإجمالية بما فيها تكلفة الأموال الخاصة، فالقيمة الاقتصادية المضافة تساوي الفرق بين نتيجة صافي الدخل التشغيلي بعد الضريبة، والتكلفة الكلية لمبلغ الأموال المستثمرة.

في حين عرفها (مصطفى، ٢٠٢٠) بأنها الفرق بين ما يتم استثماره من أصحاب رأس المال في الشركات وما يتم الحصول عليه من قبل عمليات البيع بالأسعار الحالية السائدة في الأسواق.

ولقد أجمع الفكر المالي على أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA هو أحد معايير الأداء المالي الذي تم طرحها في نظرية الإدارية المالية المعاصرة، وتعود أسباب ذلك إلى شمولية هذا المؤشر لمتغيرات هامة يعكس المؤشرات المالية التقليدية، لكون القيمة الاقتصادية المضافة تعكس أداء الشركة بشكل عام، وكذلك المجالات التي تقوم من خلالها الإدارة المالية بزيادة قدرة قراراتها بالشكل الذي يعظم ثروة الملاك أو ثروة حملة الأسهم فيها.

ويعتبر الهدف الأساسي لقرارات إدارة الشركة، والتي لاتزال تمثل بوصلة العمل لديها في الشركات.(أبو وادي، ٢٠١٧: ١٠٨)

يتبين للباحثة أن تعريف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها عبارة عن صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وبعد التعديلات مخصومًا منه تكلفة التمويل الكلي لفترة زمنية معينة.

٥/٢- العلاقة بين الأصول غير الملموسة والقيمة الإقتصادية المضافة:

أشارت عدة دراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الأصول غير الملموسة والقيمة الاقتصادية المضافة في حال تلبيتها لشروط الأعتراف والإفصاح، والتقييم الواردة في المعايير المحاسبية، ولكن عدم معالجة الأصول غير الملموسة بالشكل الصحيح؛

يؤدي إلى عدم عرضها في القوائم المالية للمنشأة، وذلك نتيجة أن تلك الأصول غير الملموسة يصعب تلبيتها لشروط الأعتراف والتقييم والإفصاح، كما يؤثر عدم المعالجة المحاسبية أيضًا إلى التأثير بشكل واضح على القيمة الاقتصادية المضافة، ويعود السبب وراء ذلك إلى أن القوائم المالية لا تقدم معلومات دقيقة وكافية لتحديد القيمة الاقتصادية المضافة لمنشآت الأعمال (Nnado, 2016: 15).

ولأن الأصول غير الملموسة تمثل المصدر الرئيسي والهام لربحية المنشأة، أصبح لزامًا على المنشأة إظهار تلك الأصول غير الملموسة بقيمتها الحقيقية فمن التقارير، والقوائم المالية، لأن ذلك يساهم في تحديد القيمة الاقتصادية المضافة لمنشآت الأعمال بعدالة. مما يساهم في اكتساب المنشأة لميزة تنافسية، وجذب المستثمرين لتلك النوعية من الأصول. ويساهم أيضًا في توفير بيئة مناسبة لأتخاذ القرارات التي تساهم في تحسين القيمة الاقتصادية المضافة.

ويؤدي الأنفاق على التطوير، وبراءات الأختراع للأصول قيد التطوير، أو الأختراع التي من المرجو أن تزيد من أرباح المنشأة، ومن ثم توفير المعلومات المتعلقة بهذا الأنفاق، والربحية المتوقعة من الاستثمار في تلك الأصول للمستثمرين (المساهمين)، وللمستفيدين من هذه المعلومات في السوق بشكل عام، إلى زيادة في قيمة هذه المعلومات التي تعرض الأصول غير الملموسة في الحد من خطر خسارة ثقة المستثمرين (المساهمين)، وتساهم في تحديد القيمة الاقتصادية المضافة أيضًا. (Khah, 2014: 134)

١ـ البحث والتطوير، وعلاقته بالقيمة الاقتصادية المضافة:

وكما ذكرنا سابقًا فإن الأصول غير الملموسة لها تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة إذا تم إظهارها والإفصاح عنها في التقارير المالية، فعملية البحث والتطوير هى من أهم الأمور التي قد تؤثر على القيمة الاقتصادية المضافة وذلك لأن عملية تطوير المنتجات تحتاج حجم انفاق كبير، فكان لابد من توجه الإدارة للاهتمام بهذه العملية.

وتعد عملية تطوير المنتجات من الأمور الاستراتيجية التي تساعد على نجاح الشركة فالهدف من عملية البحث والتطوير على المنتجات هو التوصل إلى ما هو

جديد الذي بدوره يضيف قيمة أكبر للشركة في ظل التنافس في السوق.(Oliver, 2007: 38)

٢- براءة الأختراع وعلاقتها بالقيمة الاقتصادية المضافة:

تعد براءة الأختراع من الأمور الهامة التي تميز شركة عن أخرى، فبراءة الأختراع هو أن تقوم باكتشاف شيء جديد لم يسبق لأحد أن اكتشفه، وبالتالي تعطيك الحق باستخدامه ضمن حماية قانونية ضد أي محاولة لتقليده، وبالتالي يكون احتكار تصنيع هذا المنتج للشخص، أو الشركة المخترعة وذلك يعطي الشركة ميزة عن باقي المنافسين، حيث أن العامل التنافسي بين الشركات يعتمد على القدرة على الابتكار والأختراع، وقد تكون عملية الأختراع متعددة الجوانب إذ أنه قد تتعلق بعملية تصنيع المنتج أو تصميم المنتج أو طرائق التسويق، وتكمن علاقة براءة الأختراع بالقيمة الاقتصادية المضافة من أن براءة الأختراع تكسب القيمة الاقتصادية المضافة حق احتكار منتج معين، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى تميز هذه المنشأة في السوق؛ مما يعمل على زيادة المبيعات التي بدورها تعمل على زيادة الأرباح، ونتيجة لذلك فإن القيمة الاقتصادية المضافة لمنشآت الأعمال ستزداد. (Begley, 2006: 206-258) **ولذلك يتبين للباحثة** أن القيمة الاقتصادية المضافة من أفضل أدوات القياس بصفة عامة لقدرتها على قياس العائد الاقتصادي الحقيقي لإجمالي رأس المال المستثمر وقياس الأصول غير الملموسة والتقرير عنها في القوائم المالية لمنشآت الأعمال.

الاختبار الإحصائي لفروض البحث:

اختبار الفرض الفرعي الأول Ho_1: لا يوجد أثر معنوي للاعتراف المحاسبي للأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة مقاساً بمعدل رأس المال المستثمر.

للتحقق من هذا الفرض فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA اللاحق للنموذج الخطي العام (**GLM**) والخاص بتحليل التباين متعدد المتغيرات MANOVA، وكانت النتائج كما يلي:

- **بالنسبة للنموذج المقدر:**

يوضح الجدول السابق معنوية **النموذج المقدر** حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (**أقل من ٠.٠١**) وهي أقل من ٥%، مما يعنى ان **النموذج المقدر** له تأثير معنوي على معدل رأس المال المستثمر ومقدار هذا التأثير هو ٩٧.٤%.

اختبار الفرض الفرعي الثاني Ho_2: لا يوجد أثر معنوي للاعتراف المحاسبي للأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة مقاساً بتكلفة رأس المال المستثمر.

للتحقق من هذا الفرض فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA اللاحق للنموذج الخطى العام (**GLM**) والخاص بتحليل التباين متعدد المتغيرات MANOVA، وكانت النتائج كما يلي:

- **بالنسبة للنموذج المقدر:**

يوضح الجدول السابق معنوية **النموذج المقدر** حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (**أقل من ٠.٠١**) وهي أقل من ٥%، مما يعنى ان **النموذج المقدر** له تأثير معنوي على تكلفة رأس المال المستثمر ومقدار هذا التأثير هو ٩٧.٦%.

اختبار الفرض الفرعي الثالث Ho_3: لا يوجد أثر معنوي للاعتراف المحاسبي للأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة مقاساً بصافي الربح التشغيلي بعد الضريبة.

للتحقق من هذا الفرض فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA اللاحق للنموذج الخطى العام (**GLM**) والخاص بتحليل التباين متعدد المتغيرات MANOVA، وكانت النتائج كما يلي:

- **بالنسبة للنموذج المقدر:**

يوضح الجدول السابق معنوية **النموذج المقدر** حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (**أقل من ٠.٠١**) وهي أقل من ٥%، مما يعنى ان **النموذج المقدر** له تأثير معنوي على صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة ومقدار هذا التأثير هو ٩٧.٢%.

القسم الثالث: نتائج وتوصيات البحث

أولاً: نتائج البحث:

١- إن مفهوم الأصول غير الملموسة قد تشدد كثيرًا في اعتبار البند قابل للقياس من حيث تحديد شرط السيطرة الكاملة على البند أو أن يكون ناتج عن حقوق قانونية أو تعاقدية وهو ما يتوافر في حقوق الملكية الفكرية ولا يتوفر من معظم البنود التي يتم تطويرها داخليًا والتي جرى العرف المحاسبي على تسميتها برأس المال الفكري.

٢- ركزت الأصول غير الملموسة على عنصر الملكية وبالتالي تناول مكونات رأس المال الهيكلي فقط لأنه من أكثر ما تستطيع المنشأة التحكم فيه وامتلاكه وتمهيدًا لقياسه.

٣- تعتبر تصنيفات الأصول غير الملموسة من أفضل التصنيفات لأنها على قدر عالي عن الأيضاح والسرد وتصنيفها لمجموعات لمنع الاجتهاد والأختلافات في وجهات النظر.

ثانيًا: توصيات البحث:

١- أن تعمل المنظمات على أن يكون لديها محفظة لأصولها غير الملموسة، تتوافر فيها المعلومات عن مكوناته وعناصره والتكاليف المنفقة لتطويره وطرق قياسه وأثر ذلك على عمليات المنظمة.

٢- الاهتمام بقياس كفاءة الأصول غير الملموسة ومدى مساهمة كل مكون من مكوناته في خلق قيمة اقتصادية مضافة للمنشأة.

٣- ضرورة قيام منشآت الأعمال المصرية بأتباع نظام التكاليف على أساس الأنشطة حتى يمكنها تتبع عناصر التكاليف المرتبطة بعمليات الإبداع والابتكار والتحديث والتطوير، حتى يسهل رسملتها والأعتراف بها ضمن مكونات وعناصر الأصول غير الملموسة.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

١- أبو وادي، رامي، ونهيل، سقف الحيط، (٢٠١٧)، محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، ١٣(٢)، ص١٠٨.

٢- أحمد، رضوى خالد حسين، (٢٠١٨)، **"تأثير القياس والإفصاح المحاسبي للأصول غير الملموسة على تقييم أداء المنشأة: دراسة تطبيقية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص٣٨.

٣- الجعيدي، عمر، (٢٠١٥)، مدى اختلاف العلاقة لكل من ROA وEVA مع العوائد غير العادية للأسهم ومدى تأثير العلاقة بنوع القطاع والحجم: دراسة تطبيقية، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، ٢٣(١)، ص٢٠٨ – ٢٣٢.

٤- الشبيل، سيف عبيد أرحيل، (٢٠١٨)، أثر الأصول غير الملموسة على التدفقات النقدية في البنوك الأردنية في بورصة عمان، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات التجارية**، جامعة آل البيت، ٢٤(٤)، ص٤٤٥.

٥- العطار، دنيا سعيد رشاد، شحاتة، محمد موسى علي، (٢٠٢٠)، دور المحاسبة عن الأصول غير الملموسة في دعم المنشآت المتوسطة والصغيرة لتحقيق ريادة الأعمال، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١(٤)، ص ١٦٤.

٦- المعايير الدولية لإعداد التقارير، (٢٠٠٩)، المعيار الدولي رقم (٣٨) الأصول غير الملموسة، تاريخ الاطلاع ١١ فبراير ٢٠١٩، الموقع: http://www.ifrs.org/ifrs

٧- النعيمي، باسل أشرف محمد سيد، (٢٠١٨)، **أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ الأصول غير الملموسة على جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، ص١٩.

٨- حسن، حنان جابر، (٢٠١٩)، التكامل بين مدخل القيمة الاقتصادية المضافة ومدخل التقويم المتوازن للأداء للدور الإستراتيجية للمراجعة الداخلية في تحسين عملية إدارة المخاطر أعمال المنشآت، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ٨٢١ – ٨٤٥.

٩- طارق حماد، (٢٠١٦)، **موسوعة معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص٦٨.

١٠- محمد، أمجد حسن عبدالرحمن، (٢٠١٩)، استخدام النمذجة البنائية لدراسة علاقة الاعتراف وقياس لرأس المال الفكري في شركات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات وتدعيم قيمة المنشأة وزيادة القدرة التنافسية، **مجلة الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، ٢٣(٢)، ص١ - ٧٧.

١١- مصطفى، محمود مصطفى محمود، (٢٠٢٠)، **تقييم أثر المؤشرات المالية والمحاسبية والقيمة الاقتصادية المضافة على أسعار أسهم البنوك**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ١ – ٦٥.

١٢- مطر، محمد، (٢٠١٦)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

١٣- منتدى شبكة المحاسبين العرب، (٢٠٠٨)، الشهرة وفقًا لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (١٤٢) الصادرة عن FASB تاريخ الاطلاع ١٥ يونيو ٢٠١٦، الموقع:
http://www.acc4arab.com/acc/showtheread.php/3094

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Amer Alshishany, Ahmed Al-Omush and Cherif Guermat, (2020), "The Impact of Economic Value Added (EVA) Adoption on Stock Performance, Accounting Home Page: www.grawingscience.com/ac/ac.html(6), p.24.

2- Begley, J., Chamberlain, S. L. Li. Y. (2006), **Modeling Good Will for Bank: Aresidual Income Approach with Empirical Test**, Contemporary Accounting Research, 23(1), pp. 206 – 258.

3- Cosmulese, C., Socoliu, M., Ciubotariu, M., (2021), op cit., p.33.

4- Financial Accounting Standard Board (FASB), SFAS, No 141, Accounting for Business Combination, 2019.

5- Financial Accounting Standards Board (FASB), (2019), **Good Will and Other Intangible Assets**, Statement of Financial Accounting Standards, No.142, Available at: www.fasb.org

6- International Financial Reporting Standards "IFRS", No 38, Accounting of Business Combination, 2020.

7- Jiali, (2018), "**In Tangible assets are more valuable study on Time honored brands"**, College of art, Southwest Minz university, Chengdu, Sichuan, China, p.12.

8- Keshvarz, I. Farahani A. Saldehi, M. Hs, (2017), Organizational Intangible Assets Human Social and Desychologyical Capitals and Corporate entrepreneur Ship, Case Study Ministry of Sport and Youth of Islamic E public of Tran, **International journal of Pharmaceutical Research & allied Science** 6(3), p. 79 – 92.

9- Khah, Shimakheir, (2014), The Effect of Intangible Assets on the Amount of Economic Value Added Case Study: Tejara Bank Bran Chess Located in Management of West and Central Region in Tehran, **Asian Journal of Research in Banking and Finance** 4(9), p. 134.

10- Maha Mohamed Ramadan, (2018), "**The value relevance of accounting information in clouding in tangibles Comparative applied study of Companies listed in The Egyptian Stock market based on owner Ship structure**", Ain Shams university Faculty of commerce, Journal of Accounting, 22(2), p. 12.

11- Malikova, Brabec Rozkovec, (2018), "Financial reporting of intangible assets evidence on information and Communication Companies in czech Republic", **Journal of international and studies**, 11 (2), p.14.

12- Nani Agustina, Isfentisadalia, Amlyssyah Putra, (2020), Relationship of Economic Value Added (EVA) and Financial Performance of Pt. IC Industry Indenesia Period 2013 – 2017, **International Journal of Research and Review**, 7(1), p.480-485.

13- Nnado, Ozowicaroline N., (2016), Evaluating the Effect of Intangible Assets on Economic Value Added of Selected Manufacturing Firms in

Nigeria European, **Journal of Business and Management**, Issn, Vol. 18, p.15.

14- Oliver, Alfredo Martin, (2007), **How do intangible assets create Economic Value? An Application to Banks**, Ban Code Espan Research Paper No. wp-0730, p.38.

15- Osinki, Selig P. M. Matos, F. & Roman D. J. (2017), "Methods of Evolution of Intangible Assets and Intellectual Capital", **Journal of Intellectual Capital** 18(3), p. 470 – 485.

16- Swanson, Z. l. (2018), **Internet Intangible Assets Effect on Firm Valuation**, Retried June 25, 2019, from http://www.papersssrn. com/2013 cfm?abstract-id=3134117.

17- Visconti, Reoberto Moro, (2019), The Valuation of Intangible Assets: An Introduction, **Article in SSRN Electronic Journal**, p. 1 – 6.